

محضر اجتماع مجلس التدبير الإثنين 23 ماي 2022 – رئاسة الجامعة-

عقد يوم الاثنين 23 ماي 2022 بمقر رئاسة جامعة عبد المالك السعدي ابتداء من الساعة الثالثة زوالا، مجلس التدبير برئاسة الأستاذ بوشتي المومني، رئيس جامعة عبد المالك السعدي، بمشاركة السيد الكاتب العام، والسيد رئيس المصالح الاقتصادية للجامعة وكذا أعضاء المجلس الآتية أسماؤهم:

- السيد بوشتي المومني رئيس جامعة عبد المالك السعدي،
- السيد رشيد الشعيري ممثل عن السيد رئيس جهة طنجة تطوان الحسيمة،
- السيد إبراهيم بنصبيح رئيس المجلس الإقليمي بتطوان،
- أحمد مغني مدير المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير طنجة،
- محمد البقالي عميد كلية العلوم والتقنيات الحسيمة،
- السيد محمد الحساني زروق أستاذ مؤهل بكلية العلوم والتقنيات الحسيمة،
- امحمد المرزكيوي أستاذ التعليم العالي مساعد بكلية العلوم والتقنيات بالحسيمة، ممثلا لفئة أساتذة التعليم العالي المساعدين،
- آمنة نفيد موظفة بالمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بطنجة، ممثلة لفئة الموظفين،

استهل السيد رئيس الجامعة، الأستاذ بوشتي المومني، الاجتماع بالترحيب بجميع الأعضاء المشاركين، مذكرا في البداية بجدول أعمال المجلس والذي يتضمن نقطة فريدة متعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع توزيع المناصب المالية برسم سنة 2022. وفي هذا الإطار توصلت رئاسة الجامعة بمراسلة وزارية خاصة بالمناصب المالية لسنة 2022 موزعة على 52 منصب تربوي و16 منصب مخصص للإداريين والتقنيين، كما أخبر السيد الرئيس الأعضاء الحاضرين بكون جميع المناصب المتوصل بها هي مناصب محدثة، مذكرا بالمساعي التي تقوم بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار مع وزارة الاقتصاد والمالية من أجل استبدال مناصب التحويل المنصوص عليها في القانون المالي لسنة 2022 إلى مناصب محدثة حتى تتمكن الجامعات من الاستفادة منها.

كما ذكر السيد الرئيس بأن المقترح المقدم لمجلس التدبير والذي تمت دراسته والموافقة عليه خلال اجتماع لندوة رؤساء المؤسسات الجامعية ليومه الإثنين 23 ماي 2022 يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المعايير في توزيع المناصب ولعل أهمها:

- عدد الأساتذة والإداريين والتقنيين الذين سيحالفون هذه السنة على التقاعد؛
- نسبة التأطير الإداري والتربوي لكل مؤسسة ومقارنتها مع المعدل الوطني؛
- عدد الساعات المنجزة بكل مؤسسة جامعية؛
- حاجيات المؤسسات الجديدة من الموارد البشرية؛

وفي معرض حديثه، تطرق السيد الرئيس إلى نتائج التصنيف الدولي الأخير الذي حصلت عليه جامعة عبد المالك السعدي والذي يبقى جد مشجع بحكم أن الجامعة تدخله لأول مرة، ورغم ذلك فقد تحسنت على نتائج جد مهمة، حيث احتلت المرتبة الخامسة كجامعة عمومية، وهي نتيجة لتضافر جهود السيدات والسادة الأساتذة الباحثين والإداريين والتقنيين والسادة رؤساء المؤسسات الجامعية وكذا الدعم الكبير الذي يخصصه الشركاء بجهة تطوان الحساسة للجامعة، لكون جامعتنا تتميز بشراكة جد مهمة مع مختلف القطاعات والمتدخلين من سلطات محلية وجهوية والمنتخبين، والقطاع الخاص، والقطاع المنتج عموماً سواء في الصناعة، الفلاحة، النسيج، صناعة السيارات...، وهذا ما يدفع الجامعة إلى أن تعمل على تنويع تكويناتها وأنشطة البحث العلمي لتتمكن من لعب دورها كقاطرة للتنمية بالجهة. أما فيما يخص اعتماد المسالك التي تشتغل عليها حالياً اللجنة البيداغوجية التابعة لمجلس الجامعة فستأخذ بعين الاعتبار ضرورة المساهمة في إنتاج الثروة والاستجابة لحاجيات سوق الشغل الجهوي والوطني، وهو نفس المعيار المعتمد في تنمية أنشطة البحث العلمي.

بعد ذلك، أعطيت الكلمة للسيد الكاتب العام للجامعة لتقديم عرض حول تصفية المناصب المالية لسنة 2021 وتقديم مشروع توزيع المناصب المالية لسنة 2022.

وخلال عرضه، تطرق السيد الكاتب العام إلى جرد لعدد المناصب التي حصلت عليها الجامعة منذ سنة 2019 والتي بلغ عددها 364 منصبا، منها 109 منصبا برسم السنة المالية 2021 والتي استفادت منها الجامعة جميعها إلا منصبتين الأول بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بتطوان نظرا لعدم اختيار أي مترشح ناجح من طرف اللجنة المتخصصة في المباراة، ومنصب مخصص للمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بالحسيمة والذي لم عرف غياب المترشحين الثلاث الذين تم انتقاؤهم، ونظرا لضيق الوقت لم تتمكن الجامعة من إعادة فتح المباراة.

كما أشار السيد الكاتب العام للجامعة إلى عدد الأساتذة والإداريين الذين سيحالفون على التقاعد برسم سنة 2022 بالجامعة والذي يقدر بـ 50 أستاذ وإداري تشمل 30 أستاذ باحث و20 إداري وتقني، خصوصا بالمؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح بكلية العلوم بتطوان حيث سيغادرها 11 أستاذ و10 أطر إدارية وتقنية، وكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمرتيل والمدرسة العليا للأساتذة بمرتيل اللواتي بدورهما سيعرفن مغادرة أعداد كبيرة من الأطر التربوية والإدارية والتقنية.

أما فيما يخص مشروع توزيع المناصب المالية لسنة 2022 والتي يصل عددها إلى 68 منصب محدث 52 منصب تربوي و16 منصب إداري، فيعتمد على مجموعة من المعايير كعدد الأساتذة والإداريين المحالين على التقاعد، نسبة التأطير البيداغوجي والإداري ومقارنته مع نسبة التأطير على الصعيد الوطني. وفي هذا الإطار، ذكر بأن هناك مجموعة من المؤسسات التي تعاني من ضعف نسبة التأطير ككلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمرتيل ونظيرتها بطنجة، والكليّة المتعددة التخصصات العرائش، بحيث إذا كانت نسبة التأطير التربوي على الصعيد الوطني هي أستاذ لكل 191 طالب، فبالنسبة لكليتي العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية فتصل إلى أستاذ لكل 325 طالب. أما بالنسبة للتأطير الإداري، فإذا كانت نسبة التأطير على الصعيد الوطني موظف لكل 405 طالب، فبكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمرتيل نجد موظف لكل 851 طالب. كما أن هذا التوزيع يأخذ بعين الاعتبار عدد الساعات المنجزة ومقارنتها مع عدد الساعات المطلوب من أساتذة المؤسسة القيام بها، بالإضافة إلى حاجيات المؤسسات الجديدة. اعتمادا على هاته المعايير، تم اقتراح التوزيع المبين في الجدول رقم 1:

المؤسسة	المناصب الإدارية المحدثة	المناصب التربوية المحدثة	المجموع
رئاسة الجامعة	2	-	2
كلية الآداب والعلوم الإنسانية تطوان		3	3
كلية العلوم تطوان	2	5	7
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان	1	2	3
المدرسة العليا للأساتذة مرتيل	1	1	2
المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية تطوان	-	2	2
كلية أصول الدين تطوان	-	2	2
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية طنجة	-	3	3
كلية العلوم والتقنيات طنجة	1	3	4
المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير طنجة	1	1	2
المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية طنجة	-	2	2
كلية الطب والصيدلة طنجة	1	10	11
مدرسة الملك فهد العليا للترجمة طنجة	1	1	2
الكلية المتعددة التخصصات العرائش	1	2	3
الكلية المتعددة التخصصات القصر الكبير	1	2	3
كلية العلوم والتقنيات الحسيمة	1	3	4
المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية الحسيمة	-	2	2
الكلية المتعددة التخصصات الحسيمة	1	2	3
المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير الحسيمة	1	2	3
المدرسة العليا للتكنولوجيا تطوان	1	4	5
المجموع	16	52	68

الجدول رقم 1: اقتراح توزيع المناصب المالية لسنة 2022

كما أشار السيد الكاتب العام إلى النقطة التي استأثرت باهتمام ندوة رؤساء المؤسسات، والمتعلقة بمعاونة أغلب المؤسسات من خصاص مهول للأطر الإدارية إما نتيجة الإحالة على التقاعد أو نجاح بعض الأطر في مباريات توظيف

أستاذ التعليم العالي مساعد، لذا فقد تم اقتراح مراسلة الوزارة الوصية من أجل تحويل بعض المناصب التربوية إلى مناصب إدارية لسد خصاص.

وفي نفس الإطار، تدخل السيد الرئيس ليؤكد أن اقتراح السادة رؤساء المؤسسات الجامعية نابع من الدور الكبير والفعال الذي يقوم به الموظف الإداري والتقني سواء على مستوى التسيير الإداري أو الأعمال التقنية كمحظري المختبرات، وبالتالي إذا كان هناك خصاص في الإدارة فأغلب مصالح الطلبة والأساتذة تبقى معلقة ويقع تأخير في تلبية الطلب.

وعليه فقد اقترحت ندوة رؤساء المؤسسات الجامعية التوزيع الموضح في الجدول رقم 2:

المؤسسة	المناصب إدارية المحدثّة	المناصب التربوية المحدثّة	المجموع
الحاجيات المتنوعة	2		2
كلية الآداب والعلوم الإنسانية تطوان		3	3
كلية العلوم تطوان	2	5	7
كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية تطوان	1	2	3
المدرسة العليا للأساتذة مرتيل	1	1	2
المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية تطوان	0+1=1	2-1=1	2
كلية أصول الدين تطوان	0+2=2	2-2=0	2
كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية طنجة	0+1=1	3-1=2	3
كلية العلوم والتقنيات طنجة	1	3	4
المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير طنجة	1	1	2
المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية طنجة	0+1=1	2-1=1	2
كلية الطب والصيدلة طنجة	1	10	11
المدرسة الملط فهد العليا للترجمة طنجة	1	1	2
الكلية المتعددة التخصصات العرائش	1+2=3	2-2=0	3
الكلية المتعددة التخصصات القصر الكبير	1	2	3
كلية العلوم والتقنيات الحسيمة	1	3	4
المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية الحسيمة	-	2	2
الكلية المتعددة التخصصات الحسيمة	1	2	3
المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير الحسيمة	1	2	3
المدرسة العليا للتكنولوجيا تطوان	1	4	5
المجموع	16+7=23	52-7= 45	68

الجدول رقم 2: الاقتراح الثاني المتعلق بتوزيع المناصب المالية لسنة 2022

ومساهمة من الجامعة في تخفيف العبء الموضوع على الإدارة ذكر السيد الرئيس بالتقدم المسجل بجامعتنا فيما يخص رقمنة مجموعة من العمليات الإدارية والتي تم اختبارها بثلاث مؤسسات جامعية بالإضافة إلى رئاسة الجامعة على أن يتم تعميمها على مستوى جميع المؤسسات، وتشمل هذه العملية سحب إلكتروني لكشوفات النقط وشواهد التسجيل بالنسبة للطلبة، وشهادة الأجرة وشهادة العمل بالنسبة للسيدات والسادة الأساتذة والإداريين، وذلك

بسرعة وضمانة، بحيث أن احتمال وقوع تزوير غير موجود. كما أخبر السيد الرئيس الأعضاء الحاضرين بمشروع آخر يتعلق بتوقيع الدبلومات إلكترونيا وبضمانة تامة، وجامعتنا ستكون من ضمن الجامعات الأوائل في هذا الميدان. ومشروع آخر متعلق بالتسيير المالي، تفاديا لكل تأخير في الأداء وضمنا للشفافية.

وعليه فقد قامت الجامعة باستثمار كبير في هذا المجال، حيث تتوفر جامعتنا حاليا على مركزين للبيانات (Data center) بكل من تطوان وطنجة. كما ذكر السيد الرئيس بمجموعة من المشاريع المبرمجة مع مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة والمجالس الإقليمية والتي تهم تحسين العرض التربوي والبحث العلمي بالجامعة. كما أخبر السيد الرئيس السادة الأعضاء الحاضرون على أن الجامعة تعمل على تنويع شراكاتها على الصعيد الدولي مذكرا بالاتفاقية الجديدة مع جامعة South University في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم الاتفاق خلال الزيارة الأخيرة التي قام بها السيد الرئيس على دعم العلاقات بين الجامعتين خصوصا في التخصصات المشتركة مثل: الاقتصاد والتدبير، علوم الحياة والفلاحة والصحة، العلوم الإنسانية واللسانيات، علوم الهندسة في صناعة الطائرات والسيارات، وكل ما يتعلق بالإعلاميات والحاسوب، مذكرا بالرتبة التي تحتلها هذه الجامعة، بحيث تحتل المرتبة الخامسة على صعيد الولايات المتحدة الأمريكية.

بعد ذلك، تدخل السيدة والسادة أعضاء المجلس من أجل النقاش، حيث أدلوا بمجموعة من الملاحظات نوردها كما يلي:

- التنويه بالمجهودات القيمة التي قامت بها جامعة عبد المالك السعدي خاصة على مستوى جهة طنجة تطوان الحسيمة وما تسديه من خدمات وأنشطة البحث العلمي وكذلك الشراكات التي تقوم بها على جميع المستويات؛
- التنويه بالعمل الذي قامت به جامعتنا من أجل التصنيفات الدولية والتي ستكون لها الأثر الإيجابي على مستوى تنويع وتحسين العرض التربوي ودعم البحث العلمي؛
- الإشارة إلى أن رؤساء المؤسسات الجامعية وبطبيعة عملهم أدرى بالخصائص التي تعانيه مؤسساتهم على مستوى الموارد البشرية؛
- الإشارة إلى أن هذا الخصائص والذي تعاني منه الجامعة هو خصائص يتم تسجيله بجميع الإدارات ولكن المهم هو حسن التدبير المتوفر من الموارد البشرية؛
- شكر السيد الرئيس وتهنئة الجامعة على التصنيف الدولي؛
- التأكيد على أن مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة يدعم كل المبادرات التي تقوم بها الجامعة وأنه يعتبر الجامعة كقاطرة للتنمية بحكم توفرها على كفاءات علمية وأكاديمية نفتخر بها؛
- تهنئة الجامعة على المرتبة التي احتلتها الجامعة في التصنيف الدولي الأخير؛
- التساؤل حول طريقة تلقي المناصب المالية من الوزارة الوصية، مناصب مفتوحة أو مناصب مخصصة للأساتذة وأخرى موجهة للإداريين؛

- التساؤل حول تخلي المؤسسة عن منصب مالي معين، هل يمكن أن يعد معيار في توزيع المناصب المالية؛
- ضرورة إيجاد حلول فيما يخص الخصاص المهول للأطر الإدارية بكلية الطب والصيدلة بطنجة بما انها مؤسسة فنية؛
- شكر السيد الرئيس على المجهودات، والاشارة إلى أن عدد المناصب بالإجمال يعد قليلا علاقة مع الخصاص التي تعرفه المؤسسات الجامعية مقارنة مع الاطر المحالين على التقاعد ونسبة الطلبة الذي يرتفع كل سنة؛
- التساؤل حول إحداث تغيير على مستوى المناصب المالية وإمكانية الحصول على مناصب مالية إضافية؛

بعد ذلك، تدخل السيد الرئيس شاكر السادة أعضاء المجلس على تفاعلاتهم واقتراحاتهم. كما أجب على بعض التساؤلات بقوله إن عدد المناصب مرهون بتطور نسبة النمو الاقتصادي ببلادنا وهو ما تعمل مختلف مصالح الدولة على الرفع منه وبالتالي المساهمة في خلق الثروة ومناصب الشغل جديدة، كما أن الظروف الدولية سواء تلك المرتبطة بتفشي فيروس كورونا كوفيد أو الظروف الطبيعية كالجفاف لا تساعد على الرفع من نسبة النمو، لذا يجب ان نكون واقعيين ونحسن استغلال المتوفر حاليا. كما يجب علينا العمل على تسريع عملية رقمنة الجامعة. أما فيما يخص التخلي عن المنصب المالي فهذا يقع بنسبة جد ضئيلة على مستوى المؤسسات الجامعية. كما أشار السيد الرئيس بالقرار السابق الذي أخذه مجلس الجامعة والمتعلق بإعطاء الأولوية لكلية الطب والصيدلة بطنجة وهو ما تم تفعيله في مشروع توزيع مناصب هذه السنة.

كما أكد السيد الرئيس على ضرورة الاستفادة من بعض التجارب الدولية في ميدان الموارد البشرية، بحيث يمكن الاستعانة بالطلبة الدكاترة والذين يجب أن يشاركوا في شتى مختلف الأنشطة بالجامعة (العمل داخل المختبرات، المشاركة في إعداد المحاضرات، القيام بالأعمال التطبيقية)، كل هذا يخول للطالب الباحث تعلم المهنة في حال أصبح أستاذ التعليم العالي، وعليه يجب علينا وضع استراتيجية من أجل إشراك الطالب الباحث في الحياة الجامعية.

وفي الأخير صادق السيدة والسادة أعضاء مجلس التدبير على مشروع توزيع المناصب المالية كما جاء في العرض.

وانتهى الاجتماع على الساعة الرابعة والنصف زوالا.

المقرر:

شكري بربارة، الكاتب العام للجامعة.